تفجيرات إرهابية في بغداد توقع العشرات والعبادي يعد بقرب تحرير الرطبة من داعش

لقي أكثر من ٧٠ شخصاً مصرعهم وأصيب العشرات بتفجيرات إرهابية ضربت العاصمة العراقية بغداد أمس، في وقت أكد رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي أن إعلان تحرير مدينة الرطبة من تنظيم داعش الإرهابي سيكون قريبا، مع بدء عملية اقتحامها من قبل القوات العراقية.

وأوضح مصدر في الشرطة، أن التفجير الأول، الذي تبناه تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، استهدف سوقا شعبية في منطقة الشعب شمال بغداد، مشيراً إلى أن امرأة انتحارية نفذته.

وقال المصدر: إن التفجير كان مزدوجاً بحزام ناسف وعبوة ناسفة وبلغت حصيلة ضحاياه ٣٩ قتيلاً و٥٧ جريحاً.

وقال المتحدث باسم العمليات المشتركة العراقية العميد سعد معن، أنه «من خلال الأشلاء ونتائج المعلومات الأولية، تبين أن الاعتداء نفذ من قبل انتحارية إرهابية».

أما التفجير الثاني فنفذ بسيارة مفخخة في قرية الزمبرانية بمنطقة الرشيد الجنوبية، جنوب بغداد، و تضاربت الأنباء حول حصيلة الضحايا. وقال مصدر في الشرطة: إن التفجير أسفر عن مقتل شخصين وإصابة ٢ آخرين، فيما ذكر مصدر آخر أنه أدى إلى مقتل ستة وإصابة ٢١ آخرين.

ووقع التفجير الثالث بعد مرور ساعات على تفجيري منطقتي الشعب والرشيد، إذ انفجرت سيارة مفخخة في سوق شعبية بمدينة الصدر شرق بغداد. وتحدثت مصادر أمنية عن سقوط ٣٤ قتيلاً و٣٥ جريحاً جراء التفجير الذي استهدف السوق القريبة من ساحة ٥٥ بمدينة الصدر. وأفادت أنباء بوقوع تفجير رابع استهدف حي الأمين شرقي بغداد، بينما نفى مصدر أمني وقوعه.

هذا وأمر رئيس الوزراء حيدر العبادي بتوقيف المسؤول الأمني المباشر عن منطقة التفجير الإرهابي في حي الشعب للتحقيق.

من جهتها قررت لجنة الأمن والدفاع في البرلمان استدعاء القادة الأمنيين للوقوف على الخروقات الأخيرة التي حدثت في بغداد.

وكشف مصدر نيابي أن اللجنة قررت خلال اجتماعها، أن تستدعي اليوم الأربعاء وكيل وزارة الداخلية لشؤون الاستخبارات ومدير استخبارات الداخلية ومدير الأمن العام ومدير الاستخبارات العسكرية ومدير أمن واستخبارات بغداد.

وحددت اللجنة يوم الخميس لاستضافة قائد عمليات بغداد عبد الأمير الشمري، على حين ستستضيف السبت المقبل قائد العمليات المشتركة طالب شغاتي.

وهناك مخاوف من أن تقع بغداد مرة أخرى ضحية إراقة الدم التي عاشت فيها قبل عقد عندما تسببت التفجيرات الانتحارية لدوافع طائفية في مقتل العشرات كل أسبوع، وهو ما فجر الغضب لدى السكان بسبب إخفاق الحكومة في ضمان الأمن.

وبالتوازي مع الأزمة الأمنية لا تزال بغداد تعاني أزمة سياسية داخل البرلمان والحكومة، ما زاد من الضغوط على رئيس الوزراء حيدر العبادي، على حين يشن الجيش هجوما مضادا ضد التنظيم في شمال العراق وغربه لاستعادة المناطق التي خرجت عن السيطرة ميدانياً وصل الجيش العراقي إلى مشارف مدينة الرطبة بمحافظة الأنبار، في إطار المساعي الرامية لتحرير القضاء الذي يعد موقعا استراتيجياً على خط أنابيب الموصل-حيفا، من أيدي تنظيم داعش.

وأوضح قائد عمليات تحرير الرطبة اللواء هادي رزيج، في تصريح صحفي أمس، أن القوات الأمنية وصلت إلى مسافة ٢٠ كلم شرق المدينة، مبيناً أن داعش قام بتفخيخ جميع المحطات والمطاعم على طول الطريق الدولي السريع غربي الأنبار.

وتابع رزيج وهو قائد شرطة الأنبار في تصريح لـ«السومرية نيوز»: إن القوات الأمنية ومقاتلي العشائر وأفراد الحشد الشعبي تمكنوا من تحرير طريق طوله ٦٠ كلم بين تقاطع الصكار ومدينة الرطبة.

بدوره قال قائممقام قضاء الرطبة بمحافظة الأنبار عماد الدليمي: إن القوات الأمنية وبإسناد القوة الجوية تمكنت من الدخول إلى قرية الدراعمة على مسافة ٢٠ كلم شرق مدينة الرطبة.

هذا وأكد رئيس الوزراء العراقي أن إعلان تحرير مدينة الرطبة من تنظيم داعش الإرهابي سيكون قريبا، مع بدء عملية اقتحامها من قبل القوات العراقية.

وقال العبادي أمس خلال جلسة لمجلس الوزراء: إنه على الرغم من التحديات العديدة التي يمر بها البلد إلا أن القوات العراقية تتقدم وتحرر الأراضي.

وأضاف: « بدأت أمس عمليات تحرير مدينة الرطبة وإن شاء الله نزف بشرى النصر فيها عن قريب لاستكمال تحرير جميع الأراضي من العصابات الإرهابية»... « أدعو الجميع إلى المساهمة الفعلية بدعم هذه القوات لإدامة زخم الانتصارات وتحرير كل بقعة من أراضينا».

وأكد العبادي أن داعش يصعد من جرائمه ضد المواطنين الأبرياء كلما تعرض لهزائم في أرض المواجهة. هذا وأفاد مصدر في قيادة عمليات الأنبار أمس، بأن القوات الأمنية حررت منطقتين، شرقي الرطبة غرب البلاد.

وكالات

انفجار سيارة مفخخة في مدينة الصدر شمال بغداد (رويترز)

رئيس الوزراء الليبي المكلف فايز السراج (رويترز)

حكومة الوفاق الليبية ترحب بتأييد تسليحها

رحبت حكومة الوفاق الوطني في ليبيا أمس بتأييد مجموعة الدول الداعمة لها رفع الحظر عن تسليحها، معتبرة أن ذلك سيشكل ركيزة لبناء جيش موحد في مواجهة تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية.

وأعلنت القوى الكبرى والدول المجاورة لليبيا الاثنين في اجتماع وزاري في فيينا ضم ٢٥ دولة وهيئة دولية تأييدها رفع حظر الأسلحة المفروض على طرابلس، مؤكدة عزمها على دعم طلب بهذا الشأن ستقدمه حكومة الوفاق الليبية إلى لجنة الأمم المتحدة للعقوبات حول ليبيا، ما سيفسح المجال أمام الحكومة لشراء الأسلحة اللازمة والتجهيزات لمواجهة التنظيمات الإرهابية التي تحددها الأمم المتحدة. كما أبدت الدول استعدادها لتزويد حكومة الوفاق الوطني بهذه الأسلحة. وقال نائب رئيس الحكومة الليبية موسى الكوني «انهارت المؤسسات الحكومية بانهيار المؤسسة العسكرية، لذلك فإن همنا الأول هو توحيد هذه المؤسسة وإعادة بنائها. ودون تسليح لا نستطيع أن نحقق ذلك».

وأضاف: إن تأييد رفع الحظر عن التسليح يشكل «ركيزة لبناء الجيش القوي الذي نريده، الجيش القادر على محاربة تنظيم داعش والتنظيمات الإرهابية الأخرى، وسيتم تجهيز الجيش بشكل يليق به».

وتابع الكوني: «نتطلع إلى الحصول على كل أنواع الأسلحة، الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، لكن الأولوية بالنسبة لنا هي سلاح الطيران»، موضحاً «نريد طيارين وطائرات عمودية وطائرات حربية». وجاء في بيان في ختام اجتماع فيينا أن «حكومة الوفاق الوطني عبرت عن عزمها على تقديم طلب إعفاء من حظر الأسلحة لمواجهة الجماعات الإرهابية التي تحددها الأمم المتحدة ومكافحة تنظيم داعش في جميع أنحاء البلاد. وسندعم هذه الجهود بالكامل».

وانعقد الاجتماع بعدما نجح التنظيم في السيطرة الأسبوع الماضي على منطقة أبو قرين الإستراتيجية في غرب ليبيا والتي تقع على طريق رئيسي يربط الغرب الليبي بشرقه بعد معارك مع القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني.

وتخضع القوات العسكرية في الغرب الليبي إلى سلطة حكومة الوفاق الوطني، في حين يقود الفريق أول ركن خليفة حفتر مدعوماً من البرلمان، قوات في الشرق الليبي مؤيدة لحكومة لا تحظى بالاعتراف الدولي.

من جهتها دعت فرنسا إلى تولي عملية القوات البحرية الأوروبية المكلفة مكافحة مهربي المهاجرين قبالة السواحل الليبية، السهر على تسليم أي شحنات أسلحة قد يتم إرسالها إلى حكومة الوفاق الوطني دون سواها، على ما أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية الإثنين. وقالت وزارة الخارجية في لقاء صحفي: إنه «من الضروري إبقاء الحظر على الأسلحة. وفرنسا تود أن يتم من أجل ذلك توسيع تفويض عملية صوفيا للقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي قريباً».

وأوضحت الخارجية الفرنسية أنه «طبقاً لما تقرر في فيينا، من الضروري مساعدة حكومة الوفاق الوطني للسيطرة على الأراضي الليبية وضمان أمنها».

وأضافت: «وحدها هذه الحكومة يمكن أن تكون لها الشرعية لتقديم طلبات إعفاء من الحظر على الأسلحة». وبحسب مضمون مشروع القرار فإن القوة البحرية للاتحاد الأوروبي ستتولى أيضاً تدريب حرس السواحل الليبيين.

أ ف ب

هولاند يعلن إرجاء مؤتمر باريس الفلسطيني الإسرائيلي إلى الصيف والسيسي يعرض الوساطة

أعلن الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند أن المؤتمر الدولي الذي كان من المقرر عقده في باريس في ٣٠ أيار لمحاولة إحياء عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية أرجئ إلى الصيف. وقال هولاند لإذاعة «أوروبا-١» أمس الثلاثاء: إن وزير الخارجية الأميركي جون كيري لا يمكنه الحضور في ٣٠ أيار لذلك تم تأخير المؤتمر. وسيعقد في الصيف وهذه المبادرة ضرورية.

وتعد فكرة عقد المؤتمر جزءاً من المبادرة الفرنسية لإنعاش تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، ويفترض أن يعقد على مستوى وزراء الخارجية لتحريك المفاوضات المتوقفة منذ عامين، في غياب الإسرائيليين والفلسطينيين، وبمشاركة ٢٠ دولة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وأكد هولاند ضرورة أن تتولى بلاده «مبادرة قوية» في الجهود الرامية إلى تسوية النزاع الشرق أوسطي. وحذر من أن البديل الوحيد لهذه الجهود هو استمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية واستمرار الهجمات الفلسطينية.

واستطرد هولاند قائلاً: «إننا سنعمل مع جميع الأطراف، بينها الدول الكبرى والدول المجاورة من أجل توفير ظروف ستسمح للإسرائيليين والفلسطينيين بالعودة إلى طاولة التفاوض». يذكر أن الموعد المحدد سابقاً للمؤتمر كان يصادف يوم الذكرى في الولايات المتحدة، وهو يوم مكرس لتكريم جميع العسكريين الأميركيين الذين لقوا مصرعهم في القتال.

وسبق لجون كيربي الناطق الصحفي باسم وزارة الخارجية الأميركية أن قال يوم الإثنين الماضي إن واشنطن وباريس تبحثان حالياً عن موعد بديل لعقد المؤتمر لكي يتوافق مع جدول أعمال وزير الخارجية الأميركي.

ويذكر أن وزير الخارجية الفرنسي جان مارك إيرولت زار القدس ورام الله يوم الأحد الماضي، ليقدم مبادرة السلام الفرنسية لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وأعرب الجانب الفلسطيني عن تأييده للمبادرة الفرنسية، في الوقت الذي أبدت فيه إسرائيل عدداً من التحفظات، إذ شكك نتنياهو في «عدم الانحياز الفرنسي» مشيراً بهذا الصدد إلى قرار باريس دعم انضمام فلسطين لمنظمة اليونسكو.

وفي سياق متصل قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أمس: إن حل القضية الفلسطينية سيجعل اتفاق السلام المبرم بين مصر وإسرائيل «أكثر دفئاً».

وأضاف إن بلاده مستعدة للتوسط لإيجاد حل للصراع.

وقال السيسي في كلمة نقلها التلفزيون الرسمي على هامش افتتاح مشروعات خاصة بالطاقة: «لو قدرنا كلنا نحقق كلنا مع بعض حل هذه المسألة وإيجاد أمل للفلسطينيين وأمان للإسرائيليين ستكتب صفحة أخرى جديدة يمكن تزيد عما تم إنجازه من معاهدة السلام». وكان يشير إلى اتفاق السلام الذي أبرمته مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩. وأضاف السيسي: «نحن مستعدون لبذل كل الجهود التي تساعد في إيجاد حل لهذه المشكلة».

روسيا اليوم – رويترز

الشرطة التركية تحذر من هجمات محتملة لـ«داعش».. ورئيس المجلس الأوروبي يدعو تركيا إلى عدم «اللعب» بقواعد اتفاق المهاجرين

حذر تقرير صادر عن المفوضية الأوروبية من أن إلغاء التأشيرات بين تركيا والاتحاد الأوروبي سيزيد من خطر وقوع هجمات إرهابية في الدول الأوروبية.

وكان الاتحاد الأوروبي اتفق مع تركيا على مجموعة خطوات لمعالجة أزمة المهاجرين غير الشرعيين من بينها إلغاء تأشيرات دخول الأتراك إلى دول الاتحاد الأوروبي مقابل التزام تركيا بإعادة المهاجرين الذين دخلوا أوروبا بطريقة غير مشروعة وهو ما قوبل برفض رسمي وشعبي كبير.

وذكرت صحيفة ديلي تليغراف البريطانية أمس أن تقرير المفوضية الأوروبية أعلن أن عدداً من الإرهابيين والمنظمات الإجرامية ستسعى للحصول على تصريح الدخول إلى أوروبا بمجرد أن يتم تطبيق الاتفاق على أرض الواقع.

وأوضح رئيس المخابرات البريطانية السابق ريتشارد ديرلوف أن الاتفاق المشبوه بين تركيا وعدد من الدول الأوروبية «يضع البنزين بجانب النار» لافتاً إلى أن الاتحاد الأوروبي «سيتعرض لثورة شعبية» إذا لم يستطع السيطرة على حركة المهاجرين. وأشار التقرير إلى أن تطبيق نظام الدخول إلى أوروبا بلا تأشيرة سيدفع المجرمين والإرهابيين للحصول على جواز سفر تركي سيسمح لهم بالسفر إلى الدول الأوروبية دون أن يلاحظهم أحد.

وفي السياق قال مسؤول كبير بالاتحاد الأوروبي يوم الثلاثاء: إن الاتحاد مستعد للالتزام باتفاقه مع تركيا بشأن المهاجرين إلا أن أنقرة عليها ألا تسعى لتغيير القواعد بعد أن جرى الاتفاق عليها.

وأضاف رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك على موقع تو إن «الاتحاد مستعد للوفاء بالتزامه في اتفاقه مع تركيا ما دامت توافق على الالتزام بالقواعد لا أن تلعب بها».

ويشار إلى أن المفوضية الأوروبية اقترحت على البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي إلغاء تأشيرة الدخول إلى دول الاتحاد بالنسبة لمواطني تركيا إذا تمكنت الأخيرة من تنفيذ آخر ٥ شروط من قائمة الشروط الأوروبية الأولية بما في ذلك التدابير الخاصة بالحد من الفساد والتوصل إلى اتفاق مع اليوروبول والتعاون القضائي مع كل الدول الأعضاء وتكييف قواعد حماية المعطيات مع المواصفات الأوروبية وتعديل قوانين مكافحة الإرهاب وهو ما رفضه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

وفي سياق آخر قالت وسائل إعلام إن الشرطة التركية أصدرت تحذيراً لأنحاء البلاد بخصوص هجمات محتملة لتنظيم «داعش» أثناء العطلة الوطنية يوم الخميس مشيرة إلى أن المنشآت العسكرية تعتبر هدفا بعد أن صعد الجيش هجماته على متشددين في سورية.

وكان كل من تنظيم «داعش» الإرهابي ومقاتلين أكراد صعدوا من هجمات القنابل في تركيا في الشهور الأخيرة مما أجج المخاوف من امتداد الصراع إلى البلاد من جارتها الجنوبية.

وقالت وكالة الأناضول للأنباء: إن تحذير الشرطة صدر لقوات الشرطة في كل الواحد والثمانين إقليما، وأضافت إن التحذير جاء فيه أن تنظيم داعش «يعتبر كل الجنود ورجال الشرطة الأتراك كفارا وقتالهم وقتلهم أمر جائز».

ودعت إلى إعادة تقييم الإجراءات الأمنية للاحتفالات بعيد ١٩ أيار عندما يحيي الأتراك ذكرى مؤسس الدولة مصطفى كمال أتاتورك والاحتفال بما يعتبرونه عيد الشباب والرياضة.

وقالت الشرطة: إن المنشآت والمباني العامة العسكرية والشرطية أهدافا محتملة بوجه خاص وتحدثت تقارير إعلامية أيضاً عن ضريح أتاتورك في العاصمة التركية كهدف محتمل.

وقالت القوات المسلحة في بيان: إن الضريح سيظل مفتوحا يوم الخميس إذ يتدفق عليه عادة الآلاف للزيارة. ويتزامن التحذير أيضاً مع تصاعد حملة للشرطة تستهدف مشتبها في انتمائهم لتنظيم «داعش» في تركيا. وقالت وكالة الأناضول الاثنين: إن الشرطة التركية في إقليم الازيغ الشرقي داهمت ستة أماكن واعتقلت سبعة يشتبه في انتمائهم لتنظيم الدولة الإسلامية وقائد كبير في التنظيم.

وأضافت: إن المشتبه بهم دخلوا البلاد من سورية وأحدهم نفذ إعدامات باسم التنظيم هناك. وجرت مصادرة وثائق خاصة بالتنظيم أيضاً خلال المداهمات.

(رويترز – سانا)

استنفار أمني في العاصمة التركية اسطنبول

كوبا تأمل أن يواصل الرئيس الأميركي المقبل سياسة التقارب بين البلدين

أكدت كوبا أنها تعتمد على الرئيس الأميركي المقبل «لمواصلة مسار» التقارب الذي بدأ في نهاية ٢٠١٤ بين البلدين الجارين بعد عداء استمر أكثر من نصف قرن. وقالت مسؤولة المفاوضات مع الولايات المتحدة في وزارة الخارجية الكوبية جوزيفينا فيدال: «نأمل أن يحترم الرئيس (الأميركي) المقبل رأي أغلبية السكان وبهذا المعنى، يواصل نهج (التقارب)، لكن لا يمكننا بالتأكيد التكهن بالرئيس المقبل». وأضافت المسؤولة الكوبية التي كانت تتحدث في ختام اجتماع للجنة الثنائية الأميركية الكوبية في هافانا «أعتقد أن هناك تطوراً في العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة تتجاوز كل الاعتبارات الأضيق لأننا نلاحظ وجود توافق بين قطاعات عدة من السكان والمجتمع الأميركي»، وأكدت أنه «من جانب كوبا، القرار اتخذ للسير قدما على طريق تحسين العلاقات».

وكانت هيلاري كلينتون المرشحة الديمقراطية الأوفر حظا للفوز بترشيح حزبها للانتخابات الرئاسية أكدت أنها ستواصل عملية التقارب، على حين قال المرشح الجمهوري دونالد ترامب أن العملية مناسبة لكن كان على الولايات المتحدة التفاوض من أجل «اتفاق أفضل» مع الكوبيين.

واتفق الجانبان في الاجتماع الثنائي الثالث بينهما منذ أيلول ٢٠١٥ على إجراء تبادل تقني حول البيئة وتهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية في الأشهر المقبلة، كما أعلنت وزارة الخارجية الكوبية بعد الاجتماع. وسيعقد الاجتماع المقبل للجنة الثنائية في أيلول في واشنطن.

(أ ف ب)

للمرة الثانية.. وفد الحكومة اليمنية ينسحب من مفاوضات الكويت

جدد الوفد الحكومي اليمني تعليق مشاركته في مشاورات السلام مع الحوثيين التي ترعاها الأمم المتحدة في الكويت، متهما الحوثيين بالعودة عن التزاماتهم.

وأفادت تقارير إعلامية بأن وفد الحكومة اليمنية المشارك في مشاورات الكويت انسحب من جلسة المشاورات أمس الثلاثاء.

وجاء ذلك احتجاجاً على «مماطلة» وفد الحوثي وصالح وتراجعه عن إقرار المرجعية الدولية وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢١٦.

وكان وفد الحكومة قد طالب بالعودة إلى إجراءات بناء الثقة المتفق عليها في مشاورات بيل السويسرية، إلا أن وفد الحوثي وصالح يصر على تشكيل حكومة انتقالية قبل الدخول في أي إجراءات أخرى.

كما طالب الوفد الحكومي بالوقف الفوري لتدخل الحوثيين في أعمال الحكومة من خلال إصرارهم على «الاستمرار في التعيينات غير المشروعة والتي تحاول من خلال تلك التصرفات تكريس سيطرتها على مؤسسات الدولة». وبدأت مشاورات السلام بين حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي المدعوم من التحالف السعودي، والحوثيين وحلفائهم من الموالين للرئيس السابق علي عبد الله صالح، في ٢١ نيسان من دون تحقيق تقدم ملموس، باستثناء اتفاق مبدئي على الإفراج عن نصف المعتقلين لدى الطرفين قبل بدء شهر رمضان.

وكان المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة أكد الأحد أن مرجعيات التفاوض هي المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ الصادر في نيسان ٢٠١٥.

وعلق وفد حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي المدعوم من التحالف السعودي مطلع أيار مشاركته في المشاورات المباشرة مع الحوثيين وحلفائهم من الموالين للرئيس السابق علي عبد الله صالح، بعد سيطرتهم على معسكر في شمال البلاد، على رغم وقف إطلاق النار الذي بدأ تطبيقه منتصف ليل ١٠-١١ نيسان.

وعلى رغم الجلوس إلى طاولة واحدة، لا تزال هوة عميقة تفصل بين الطرفين خصوصاً حول قرار مجلس الأمن، إذ تشير مصادر متابعة لسير المشاورات إلى أن الحوثيين يرغبون في تشكيل حكومة انتقالية توافقية لبحث تنفيذ القرار، في حين يشدد الوفد الرسمي على أن حكومة هادي تمثل الشرعية. ونقلت وكالة «سبأ» الإثنين أن وفد الحوثيين قدم مطالعة «في مناقشة الشرعية المزعومة لهادي»، وعرض «بدائل لنقل صلاحيات الرئاسة وفق مبدأ التوافق إلى سلطة بديلة». كما يتبادل الطرفان دورياً الاتهامات بخرق اتفاق وقف النار.

(روسيا اليوم – أ ف ب)

السعودية والإمارات تستحدثان مجلساً أعلى للتنسيق بينهما

العاهل السعودي الملك سلمان وولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

أنشأت السعودية والإمارات مجلساً أعلى للتنسيق بينهما، في أحدث مؤشر على تطور مستوى الشراكة بين البلدين المتحالفين في مواجهة تحولات غير مسبوقة في المنطقة.

وجرى التوقيع على اتفاقية إنشاء هذا المجلس مساء الإثنين في حضور العاهل السعودي الملك سلمان وولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في جدة.

ويبدو مجلس التنسيق الجديد تتويجاً للتعاون القائم بين البلدين اللذين يقاتلان جنباً إلى جنب في اليمن ضمن التحالف السعودي، ويعدان العدة معاً لإنجاح التحالف العسكري الإسلامي ويرتبطان بشراكة في مجلس التعاون الخليجي.

وفي تلميح إلى أن الاتفاقية الجديدة تشكل إضافة إلى تحالفات البلدين لا بديل عنها، أشار نص الإعلان عن مجلس التنسيق السعودي الإماراتي إلى أنه «لا يخل بالالتزامات والتعاون القائم بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية».

ووصف مصدر دبلوماسي إماراتي الخطوة الجديدة بأنها رافد للعمل الخليجي المشترك ولا تتعارض بأي شكل مع التزامات البلدين تجاه مجلس التعاون الذي سيظل إطاراً لكل خطوات التكامل الثنائي أو الجماعي بين دول الخليج العربية.

وذكر مصدر دبلوماسي مطلع أن «هذا الاتفاق الجديد يؤسس لانطلاقة جديدة للعلاقات المشتركة بين البلدين نحو آفاق أوسع وتنسيق مؤسسي في ظل القدرات والإمكانات الضخمة التي يتمتع بها البلدان والتي تشكل مصدراً حقيقياً لمواجهة التحديات والولوج إلى المستقبل بكل ثقة واقتدار».

ونقلت «إرم نيوز» عن المصدر قوله: إن «الإمارات مؤمنة بأن عمقها الإستراتيجي هو المملكة، وستبقى دائماً في خندق واحد معها انطلاقاً من مبادئ الدولة التي ترى في التعاون مع الأخوة في الخليج العربي هدفاً سامياً».

وأشار المصدر إلى أنه من الواضح أن المجلس الجديد «سيعطي مرونة للتنسيق المشترك ويكفل سرعة الاستجابة لأي تحديات إقليمية، كما يعكس القواسم المشتركة في السياستين الخارجية والأمنية إزاء المتغيرات الإقليمية والدولية، وأبرزها تنامي التحدي الإيراني من جهة وانكفاء الدور الأميركي من جهة ثانية» حسب تعبيره.

وتوقع المصدر «أن يقوي إنشاء مجلس التنسيق الجديد مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو الأمر الذي تحرص عليه الإمارات كما المملكة كل الحرص باعتبار أن المجلس رافد جديد لأمن ورفاهية البلدين وشعبيهما والمنطقة وشعوبها».

روسيا اليوم

إصابة ٩ أشخاص بإطلاق نار داخل مستشفى في حائل شمال غرب السعودية

أصيب ٩ أشخاص بجروح جراء إطلاق نار عشوائي وقع داخل أسوار مستشفى في مدينة حائل شمال غرب السعودية.

ونقلت وسائل إعلام سعودية عن مصادر أمنية قولها: «إن خلافاً وقع بين عدد من الأشخاص أدى إلى وقوع مشاجرة في مواقف السيارات بالمستشفى وتم إطلاق الأعيرة النارية من عدة مسلحين ما أدى إلى إصابة ٩ أشخاص بجروح متفاوتة».

وأضافت المصادر: «إنه تم توقيف ٧ مسلحين بأعمار متفاوتة بحوزتهم أسلحة بيضاء واثنين آخرين معهما أسلحة نارية على حين لا تزال الأجهزة الأمنية تباشر عملها بالموقع».

وكانت بعض المدن السعودية شهدت خلال الأشهر الماضية حوادث إطلاق نار مماثلة ما أدى إلى مقتل وجرح العديد من الأشخاص بينهم عناصر من الشرطة فيما تواصل سلطات النظام السعودي تنفيذ سياسات داخلية قاسية تهدف إلى قمع الشعب السعودي ومنعه من المطالبة بأي إصلاحات سياسية واجتماعية ودستورية.

سانا

ساركوزي يرى أن خروج بريطانيا وانضمام تركيا هما الأسوأ للاتحاد الأوروبي

اعتبر الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي أمس الثلاثاء أن أسوا ما يمكن أن يحصل للاتحاد الأوروبي «هو خروج بريطانيا منه وانضمام تركيا إليه»، داعياً إلى اتفاقية جديدة «على فرنسا المبادرة بها اعتباراً من صيف ٢٠١٧».

وصرح ساركوزي في مقابلة مع صحيفة «لوموند» أن «الأسوا هو مغادرة بريطانيا (بركزيت) وانضمام تركيا: بهذا نكون ارتكبنا كل الأخطاء الممكنة»، وأضاف «لكن سواء خرجت بريطانيا أم لا، يترتب في جميع الأحوال إجراء إعادة تأسيس في العمق للمشروع الأوروبي، وذلك بموجب اتفاقية على فرنسا المبادرة بها اعتباراً من صيف ٢٠١٧»، علماً أنه مرشح لانتخابات تمهيدية في المعارضة اليمينية استعداداً للانتخابات الرئاسية الفرنسية في ٢٠١٧. وفي ٢٣ حزيران من المقرر إجراء استفتاء عام في بريطانيا بشأن بقائها في الاتحاد الأوروبي.

وقال ساركوزي: إن «الجدل بشأن (بركزيت) فرصة لإعادة تأسيس أوروبا»، وأضاف «من الخطأ الاعتقاد أن تركيا قادرة على إدارة وحل هذه المشاكل بشكل دائم. فهل يمكن لأوروبا الثقة في سلطة تركية تتجه تدريجياً نحو نظام متسلط؟ أنا أرفض ذلك»، معتبراً أن إلغاء تأشيرات الدخول (للمواطنين الأتراك) خيار «يفتقد إلى المسؤولية» في «المناخ الأمني الحالي» وأن استئناف مفاوضات الانضمام التركي إلى الاتحاد «غير مفهوم» «نظراً إلى توجه السلطات التركية على صعيد الحريات العامة».

نيكولا ساركوزي

وفي ٢٠١٥، وصل أكثر من مليون مهاجر ولاجئ إلى الاتحاد الأوروبي معظمهم سوريون دخلوا اليونان.

وبغية الحد من هذا التدفق، قررت بروكسل وأنقرة أن تعيد إلى تركيا كل مهاجر وصل إلى اليونان بعد العشرين من آذار ولم يتقدم بطلب لجوء أو تم رفض طلبه.

في المقابل، وافق الاتحاد الأوروبي على دفع مليارات اليورو لأنقرة وتعهد أن يستقبل سورياً واحداً من تركيا في دولة عضو مقابل كل سوري يتم ترحيله، وذلك ضمن سقف لا يتجاوز ٧٢ ألف شخص.

وتطالب تركيا أيضاً بإعفاء مواطنيها من تأشيرة الدخول لفضاء شنغن، لكن الاتحاد الأوروبي يشترط مسبقاً تعديل قانون الإرهاب المعمول به في تركيا.

(أ ف ب)